

## قطر.. آلة لتبييض الضمائر وشراء الذمم

لا مبالاة الغرب تثير التساؤل حول من يعيد الدوحة إلى حجمها الطبيعي

لم يعد خافياً، في السنوات الأخيرة على أي من الدول أن قطر أصبحت بمثابة المتخصص رقم واحد في شراء الذمم وكسب ولاء الحكومات ودعم جماعة الإخوان المحظورة، لكن السؤال الملحّ مع تواتر التقارير الدولية التي تتحدث بالتفصيل عن أنشطة قطر في أوروبا وفي بقية البلدان الغربية يتلخص في ما يلي: لماذا تغض أوروبا والولايات المتحدة النظر عن الدوحة رغم أنها مرت إلى مرحلة أخرى أخطر تتمثل في سعيها إلى التحكم في صناعة القرار السياسي لواشنطن أو بعض العواصم الغربية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط عبر تقديم تمويلات سرية للمؤسسات التعليمية، فمن يعيد الدوحة إلى حجمها الطبيعي؟

علي قاسم  
كاتب سوري

إن كنت تمتلك المال افعل ما تشاء.. وقطر تملك الكثير منه، لهذا هي لا تالو جهداً في فعل ما تشاء، حتى رعاية الإرهاب وتمويله.

تتصدر قطر قائمة أغنى الدول في العالم لعام 2019، حيث يبلغ نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي نحو 135 ألف دولار. وتمكن جهاز قطر للاستثمار، على مدار 14 عاماً، من إنشاء شبكة استثمارات واسعة ومتنوعة شملت معظم أنحاء العالم، ليحقق مركزاً متقدماً بين أكبر الصناديق السيادية العالمية، بحجم أصول بلغ 335 مليار دولار.

البعد الاقتصادي، على أهميته، ليس الهدف الرئيس بالنسبة لقطر من استثماراتها المنتشرة في 80 دولة حول العالم، هناك جانب خفي، يهدف إلى دعم ما بات يعرف اليوم بالقوة الناعمة، أو حسب المثل الشعبي "اطعم الفم، تستحي العين".

**حجم التمويل القطري  
لجماعة الإخوان في أوروبا  
يصل إلى 350 مليون  
يورو. فلماذا تغض أوروبا،  
والولايات المتحدة الطرف  
عن سلوك قطر**

وبلغة أكثر وضوحاً، هو إغراء لشراء الذمم، وكسب ولاء حكومات دول، فمنذ أن شرعت الدوحة في استقبال قيادات الإخوان بعد هروبها من دولها، لم يعد دورها في دعم الإرهاب وتمويله محل تساؤل. حيث قدمت العون لقادة الجماعة لترويج أفكارهم، تحت غطاء

جمعيات خيرية تقدم المساهمات لبناء مساجد، ومنح مؤسسات تعليمية. ويقدر خبراء أن حجم التمويل القطري للإخوان في أوروبا يصل إلى 350 مليون يورو. فلماذا تغض أوروبا، ومعها الولايات المتحدة والعالم، الطرف عن سلوك قطر، رغم أن الإرهاب الذي تموله وترعاه طال الجميع، وهناك دلائل على ذلك.

في بريطانيا التي طالب فيها وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، قطر بتقديم إجابات حول دعمها للإرهاب، لم يتخذ أي إجراء فعلي لمراقبة الدوحة. ورغم أن جهات إعلامية وسياسية داخل مدريد كشفت دور قطر في نشر الإرهاب، وعزمها تمويل بناء 150 مسجداً في إسبانيا بحلول عام 2020، ومن ثم تحويلها إلى منابر لدعاة يسقطون الشباب لصفوف الجماعات الإرهابية، اختارت الحكومة الإسبانية التزام الصمت، نفس الصمت تبديه ألمانيا وفرنسا وباقي أعضاء المجموعة الأوروبية.

دولاً على الجامعات الأميركية، وفق أرقام ذكرها، أورين ليتون، المدير المساعد لمشروع الإسلاموية في السياسة التابع لمندى الشرق الأوسط، لنعرف الأهداف البعيدة التي يراود الوصول إليها.

وقد قامت منظمة "الرقابة القضائية" الأميركية برفع دعوى ضد جامعات أميركية، بسبب عدم التصريح بالدعم المقدم لها من قطر مباشرة، أو عبر وكلاء لها. وحذرت المنظمة القضائية من أن علاقات قطر مع منظمات متطرفة يؤثر على توجه الأبحاث الفكرية والمناهج التعليمية لتلك الجامعات.

وتسوّل قطر ما بين 2500 إلى 3000 برنامج تدريب للطلاب في جامعات الولايات المتحدة. وبالمقابل تشرف جامعات أميركية على إدارة مؤسسات تعليمية في قطر، وهو الأمر الذي أتاح للدوحة فرصة لشحن حملاتها الإعلامية. لم يعد خافياً أن قطر تحاول الهيمنة من خلال المساعدات على القرار الثقافي

هذه المعطيات الجديدة دفعت العشرات من التقارير الصحافية الدولية تتنافس على محاولة إظهار أسباب ومكان الضعف التي تعصف بالرئيس التركي ومن ورائه من ينتظر تركيا من منزلقات.

هنا، اعتبرت مؤخرًا صحيفة لوبوان الفرنسية في تقرير بعنوان "تركيا في حالة اضطراب داخلي منذ ارتداء أردوغان عباءة أمير الحرب" أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أغرق بلاده في صراعات إقليمية أدت إلى اضطرابات داخلية ترجمت على أرض الواقع في انعدام ثقة الناخبين الأتراك به وبحزبه،

لكن أردوغان بات يعيش مؤخرًا احلك فترات حكمه، بعدما وجد نفسه محاصراً يميناً وشمالاً بهزائم سياسية واقتصادية وانتخابية وحزبية تلاحقه وتضغط عليه، وتظهره بمظهر الزعيم الضعيف الذي فقد سلطوته رغم بطشه في التعامل مع خصومه السياسيين وإحكام قبضته على الحكم في تركيا.

صلاحيات السلطان لا تمنع أردوغان الانتصارات



المال القطري المشبوه اقتحم كل المجالات

واشنطن. أعمال القرصنة هذه لم تقتصر على الأعداء، بل شملت أصدقاء للدوحة أيضاً.

كيف أتبع لقطر أن تلعب لعبتها الخبيثة، إذا علمنا أن تعداد سكان قطر الأصليين لا يتجاوز 600 ألف. ولا بد من الإشارة إلى صعوبة التحقق من العدد الحقيقي للمواطنين، لأن المسؤولين يحاولون المراوغة بالأرقام.

لا اعتقد أن هناك عاقلاً يصدق أن حكام الدوحة يسيطرون على القرار الأميركي، كما أريد لنا أن نصدق. نعم، التمويل قطري مئة بالمائة، ولكن التخطيط له يجري بعيداً عن الدوحة، التي تستخدم بالوكالة.

قرار من كلمتين، يصدر عن واشنطن، يكفي لإعادة قطر إلى حجمها الطبيعي.. قرار مؤجل، عندما يرأس على الطاولة، لن يجد حكام الدوحة مالا يتفقوه، عندما فقط ستفقط قطر حتماً عن انشطتها والعابها القذرة.

الإعلام وداخل الكونغرس، ويعمل في السِرّ أعضاء من جماعات الضغط الجمهوريين، مقابل أجر شهري قدره 500 ألف دولار توفره لهم الدوحة.

ومنذ عام 2017 تضاعف التمويل القطري لشركات العلاقات العامة إلى أربعة أضعاف، حيث شمل 23 شركة، وإلى جانب ذلك ضخت قطر أكثر من 830 مليون دولار في ثلاث جامعات أميركية تملك فروعا لها في الدوحة.

واستعانت الدوحة، بعد قرار دول الرباعية بمقاطعتها، بشركة اشكروفت للخدمات القانونية لتقديم الاستشارات لصالحها، في ما يخص مكافحة الإرهاب وتوافق انشطتها مع قانون الخزانة الأميركية لتحاكي العقوبات.

القطريون يلعبون لعبة خبيثة حسب، رونالد ساندي، وهو محلل سابق في المخابرات العسكرية الهولندية، وقع ضحية هجمات قرصنة شملت 1500 شخص، منهم سياسيون أميركيون في

وانتزع قيادة القوى الناعمة في العالم العربي وعموم المنطقة.

وحسب الباحث في مركز هيسون، لي سميث، فإن مبعوث السلام الأميركي السابق، مارتين إندريك، وهو حالياً نائب رئيس ومدير السياسة الخارجية في معهد بروكينغز في واشنطن العاصمة، تلقى مبلغ 14 مليون دولار. وكانت قطر وقعت اتفاقية مع المعهد لافتتاح فرع له في الدوحة عام 2007.

وسيلة قطر الأخرى للهيمنة هي الدفع بسخاء لشركات العلاقات العامة، وتقدم ملايين الدولارات لأشخاص نافذين داخل واشنطن، ضمن حملة مستمرة للتأثير على المشهد السياسي الأميركي، حيث يُقال إن بعض الدبلوماسيين والناقدون السياسيين يعملون نيابة عن الدوحة.

وبعد انتخابات عام 2016 تفرّقت شخصيات، من الدائرة المحيطة بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، للعمل لصالح قطر ومهاجمة السعودية في وسائل

علاوة على الأزمة الاقتصادية، وعزوف المستثمرين والانشقاقات التي ضربت حزب العدالة والتنمية.

وأشارت الصحيفة الفرنسية إلى أن أردوغان يدفع بلاده للانزلاق إلى مسارات سبب نتيجة تصرفاته، وأنشطته السياسية المثيرة للجدل التي أدت في نهاية المطاف إلى اضطرابات داخلية وإنذار بالفوضى.

ويرجع التقرير المخاطر التي تهدد تركيا، إلى سياسات أردوغان غير المضمونة، انطلاقاً من تهديداته المتواترة بشأن عمليات عسكرية على الأكراد أو عبر استفزازاته للإدارة الأميركية عبر لعب ورقة المنظومة الدفاعية "أس-400".

كما أن شأن النظام التركي لعمليات عسكرية في سوريا وغيرها من المغامرات التي قام بها أردوغان في

ولا تفسح له مجالاً واسعاً للمناورة والتغلغل في سوريا.

وبعد أن كان النظام التركي طيلة سنوات وتحديداً منذ 2011، يلعب ورقة اللاجئين السوريين، لحشد الدعم الدولي لفائدة أنقرة، باتت أنقرة وفق ما تظهره عدة تقارير دولية أكثر من يضر بمصالح اللاجئين بعد طرد العشرات منهم، رغم توفر كل الشروط القانونية لبقائهم في تركيا.

وبالعودة إلى تقرير صحيفة لويوان الفرنسية، فقد نقل عن استاذ العلوم السياسية بـ"جامعة غرونوبل" والمتخصص في الشأن التركي، جون ماركو، قوله إن "أزمة فقدان بلدية إسطنبول أكبر مثال حي على تآكل شعبية حزب أردوغان".

وأشار ماركو إلى أنه رغم فقدان أردوغان خلال النكسات السابقة في انتخابات عام 2015 أو انتخابات مارس 2019 بعض المقاعد فإنه يعلق على النتائج، ولكن هذه المرة تحدث فور إعلان النتيجة وتحديداً في ما يتعلق بتأثير سياسته الخارجية على شعبيته.

وأضاف الباحث الفرنسي "شعرنا بأن الخطاب كان موجهاً لانتصاره الذين يتشوقون عنه قبل خصومه"، مشيراً إلى أن شهر يوليو الماضي كان الأسوأ لحزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه.

وعرف حزب العدالة والتنمية تصدعاً كبيراً أدى إلى حصول بعض الانشقاقات لقيادات هامة مثل علي باباجان، أحد رجال الاقتصاد البارزين والذي كان يتمتع بمصداقية كبيرة في الأوساط الاقتصادية. كما وجّه أعضاء

المنطقة، انعكست وفق الصحيفة الفرنسية على الأوضاع الداخلية، وانت إلى زيادة مخاوف المستثمرين، لتتفاقم الأوضاع وتصل الأمور إلى درجة الانشقاقات بعد تبادل الانتقادات داخل حزب أردوغان.

وتعيش تركيا في السنوات الأخيرة في عهد أردوغان على وقع أزمة اقتصادية حادة، حيث وجدت الحكومة نفسها في موقع ضعيف وصعب بعدما فقدت الليرة التركية ما يقارب 30 بالمئة من قيمتها خلال عام فقط.

وتحدث التقرير الفرنسي أيضاً، عن أن حزب العدالة والتنمية أصيب بنكسة كبرى بعد فقدها بلدية مدينة إسطنبول في يونيو الماضي، وهي المدينة الاستراتيجية والاقتصادية الأهم.

ويعتبر العديد من المراقبين أنه وعلى عكس ما يحاول أن يظهره أردوغان من قوة وطمش داخلياً أو خارجياً، فإنه يبدو اليوم عاجزاً عن تحقيق انتصارات سياسية مهمة، وهو ما يزيد المشكلة استعصاء بالنسبة له، ويساهم بمضاعفة الضغوطات الخناق.

وعلى عكس ما تروّجه السياسة الخارجية التركية، فإن تركيا برعاية أردوغان لم تنجح وفق الملاحظين في أكثر الملفات الهامة بالنسبة إلى أنقرة أي الملف السوري، حيث لم يتمكن أردوغان من تحقيق أهدافه في الملف السوري، ولم يستطع إنجاز وعوده وتهديداته، سواء كانت تلك التي يطلقها ضد النظام السوري المدعوم من روسيا، أو تلك التي يطلقها ضد الأكراد السوريين المدعومين من الولايات المتحدة، بل وجد نفسه يأساً أمام قوى كبرى تتحكم بالمشهد السوري،

سابقون بالعدالة والتنمية انتقادات لاذعة لأردوغان، وابتزها تلك التي أطلقها رئيس وزرائه الأسبق أحمد داوود أوغلو.

وفي الشهر نفسه أي يوليو واجهت تركيا أزمة اللاجئين السوريين البالغ عددهم 3.5 مليون لاجئ، الذين شعروا بعدم الثقة وتابعت النظام التركي بمصيرهم، وهنا أوضح ماكرو أن "كل هذه العوامل لعبت بلا شك دوراً في إضعاف موقف النظام التركي أمام الشعب".

**أردوغان أغرق بلاده في  
صراعات إقليمية أدت إلى  
اضطرابات داخلية ترجمت  
في انعدام ثقة الناخبين  
الأتراك به وبحزبه**

رغم الخسائر التي تحاصر الرئسي التركي أردوغان، فإنه مازال يتوخى وفق المراقبين السياسة الاتصالية التركية يسيطر على توجهاته الرئيس التركي، حيث تظهر تقاريرها الإخبارية أن أردوغان يحقق انتصارات حقيقية في محاولة لإظهار قوته بتمرير خطابه الهادئة والمتوعده للخصوم، وخاصة في رده على نوايا واشنطن الساعية إلى شل حركته بعد دراسة مسألة العقوبات التي ستفرض على أنقرة بعد استلامها لمنظومة الصواريخ الروسية أس-400 في شهر يوليو، وفق قانون "مكافحة أعداء أميركا".

